الحركة السياسية النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

تطلعات السوريات نحو عقد اجتماعي عادل وهوية وطنية جامعة وسلام مستدام

حقوق التأليف والنشر محفوظة لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©٢٠٢٠
يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

آذار ٢٠٢٠

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية ومؤسسة فريدريش ايبرت، ومنظمة النساء الآن من أجل التنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها والباحثة اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.

لم يكن تحقيق هذا العمل ممكنًا لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهنّ على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

ويجدر التنويه أن صياغة الورقة قامت بها الحركة بصورة مستقلة استنادًا على الجلسات التشاورية، والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات المذكورة آنفاً.

مقدمة

حمل تاريخ تشكّل العقد الاجتماعي السوري، منذ الاحتلال العثماني ولغاية الجمهورية الأولى عام ١٩٤٦، محاولات لبناء هوية وطنية، لكن مع وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، بُنيت هوية وطنية قسرية اشترطت الولاء للحزب الواحد، وبعد وصول حافظ الأسد عام ١٩٧١ إلى الحكم أصبحت الهوية تحدد بالولاء لنظامه. ولمنع بروز أي انتماءات مختلفة، فرضت السلطة سياسة أمنية تُلغي قنوات التعبير وتُقصي آراء المعارضين له. وجاءت انتفاضة الشعب السوري السلمية عام ٢٠١١ لترسم ملامح هوية وطنية جامعة تعترف بالهويات الجزئية وتحترم الاختلاف، لكن سرعان ما قطع مسار رسم هذه الهوية تحت وطأة عنف النظام في مواجهة مطالب الثورة مما أدى إلى تحول مسار الثورة إلى حربٍ طاحنة فتت النسيج الاجتماعي السوري وأججت من تناحر الهويات الجزئية الماقبل وطنية فيما بينها.

بسبب تعدد تلك الانقسامات وتشعّبها خلال الحرب كان لا بد اليوم للسوريات والسوريين من العمل على إعادة تشكيل هوية وطنية وبناء دولة سوريا المستقبل. هذا وقد ظهرت عدة آراء حول شكل الهوية السورية بين الفرقاء السوريين، فمنهم من يرى أن الهوية يجب أن تبقى معرّفة بالولاء للأسد في حين يطرح آخرون أشكال أخرى للهوية قد تكون مسلمة أو عربية أو عربية مسلمة، ولكن تبقى هناك مجموعة تؤكد على أهمية تشكيل هوية وطنية جامعة تجمع السوريات والسوريين بكل تلاوينهنّام بدون إقصاء أو تمييز.

بما أن مستقبل سوريا لا يمكن أن يكون إلا بوحدة أبناء الوطن جميعًا، تلك الوحدة التي تضمن بناء هوية وطنية جامعة تحقق العدالة، وتلك التي تفعّل دور المرأة في إحقاق السلم الأهلي، قامت الحركة السياسية النسوية السورية بطرح إشكالية العقد الاجتماعي والهوية الوطنية على عينة من النساء لمعرفة آرائهّن وتطلعاتهّن حوله.

منهجية العمل

استمرت الحركة السياسية النسوية السورية في ارتكازها على ذات المنهجية في الأوراق السياساتية السابقة حول الدستور، عودة اللاجئين والنازحين، وإعادة الإعمار في سوريا. اعتمدت هذه الورقة على تحليل نتائج الجلسات التشاورية التي اتخذت شكل مجموعات نقاش مركزة نظمتها الحركة السياسية النسوية السورية بالتنسيق والشراكة مع رابطة النساء الدولية للأمن والسلام والحرية ومؤسسة فريدرش إيبرت خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠١٩. على الرغم من الصعوبات الأمنية واللوجستية وتطور الأحداث على الساحة السياسية والعسكرية، تم عقد هذه الجلسات مع ١٤ مجموعة ضمت ١٤٠ امرأة سورية من خلفيات ثقافية واجتماعية وفكرية وإيديولوجية متنوعة، ست مجموعات في مناطق واقعة تحت سيطرة النظام وسبع مجموعات في مناطق خارجة عن سيطرته، اثنتين منها في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بالإضافة لمجموعة في إحدى بلدان اللجوء.

طرحت على النساء في القسم الأول من الجلسات مجموعة من الأسئلة شبه المفتوحة لاستشفاف آرائهنّ ومواقفهن حول الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والسلم الأهلي في سوريا وذلك انطلاقًا من التجارب التي اختبرنها خلال سنوات الحرب وأثرت على انتمائهن وتصورهن للهوية السورية ومن رؤيتهن لتطور الروابط الاجتماعية والثقافية ومن احتياجاتهن للأمن والأمان في ظل الظرف الراهن الذي يفتقد إلى أي من مقومات الأمن والسلم الأهلي. سعت الحركة في القسم الثاني من الجلسات إلى الاستمرار في خلق مساحات سياسية من الحوار وتعزيز المشاركة التفاعلية مع النساء وبناء جسور الثقة معهن وذلك للتوصل إلى مقترحات وتطلعات وأولويات النساء والتي قد تساعد على بناء السلم الأهلي في سوريا والتوصل إلى شكل مبدئي للهوية الوطنية والعقد الاجتماعي.

اعتمدت الورقة على تحليل إجابات النساء على الأسئلة المطروحة في القسم الأول من الجلسات وقد تم تسجيل إجاباتهن خطياً بعد أخذ موافقتهن وتم تدعيم الورقة باقتباسات من إجاباتهن وتمت الجلسات التشاورية في جو من الخصوصية والسرية للحفاظ على أمن النساء المشاركات في هذه الجلسات.

الملخص التنفيذي

بناء على المعطيات التي قدمتها النساء، تضمنّت هذه الورقة قسمين أساسيين حول العقد الاجتماعي، إذ يتمحور القسم الأول حول المعوّقات والأسباب التي دفعت بالشعب السوري للشعور بعدم الانتماء إلى العقد (قبل الحرب وخلالها)، وخُصص القسم الثاني لعرض الأسس التي يجب اعتمادها لإعادة إحيائه. وتضمّن كل قسم منهما شهادات واقتباسات من المشاركات تعبّر عن واقعهن. وفي الختام تضمنت الورقة توصيات النساء حول الإجراءات المتوجّب اتخاذها خلال العملية السياسية لتشكيل عقد اجتماعي جديد وهوية وطنية سورية جامعة وتحقيق سلام مستدام

معوقات العقد الاجتماعي

- رأت النساء أن نظام الأسد فرض بُنية أحاديُة لشكل الدولة ولإدارتها للشأن العام، دعامتها نظام أمني قمعي للأصوات المعارضة والآراء المخالفة، نظام قائم على الفساد والمحسوبيات لم يحترم الدستور ولم يطبق القانون بل جير القانون والدستور لمصالحه واخترع قوانين وانظمة ومحاكم تحميه وتضمن بقاءه بعد أن زرع الخوف لدى أفراد الشعب مما زعزع مفهوم الانتماء للوطن وللهوية الوطنية وقوض الثقة بمفهوم العيش المشترك. واعتبرت النساء أن مجيء الثورة كان نتيجة لرفض الهوية القسرية التي فرضها النظام (الانتماء له) ونتيجة للخل في العقد الاجتماعي القائم.

- اعتبرت النساء أن الانتماء للعقد الاجتماعي يتطلب التمتع بالحقوق كاملة وأن يتم تضمين هذه الحقوق في الدستور والقوانين وضمانات تطبيقها فقد اعتبرن أن عدم تمتعهن بحقوقهن كافة كنساء يجعل منهن مواطنات سوريات مع وقف التنفيذ . وأشرن إلى أن حقوقهن قد أصبحت في وضع أسوأ في ظل الحرب وفي ظل حكم قوى الأمر الواقع المختلفة في مناطقهن خاصة، القوى الإسلامية المتطرفة وأجمعن على أن الحرب أظهرت تفككًا وانقساماً في النسيج المجتمعي ليس فقط بسبب الاختلاف السياسي بل بسبب غياب الوعي بأهمية قيم المواطنة من تضامن وتعاطف وقبول الاختلاف والتعدد.

أسس إحياء العقد الاجتماعي

- تدرك النساء المشكلة الحالية في الهوية السورية والتي تشظت إلى هويات جزئية ما قبل وطنية بفعل قمع السلطة وبفعل الحرب لاحقاً وتجد أن إحياء الهوية السورية يمكن تأسيسه بناءً على عدة عوامل أولها عامل الجغرافيا ثم التاريخ المشترك ووحدة الآلام والمصير والمصلحة المشتركة في العيش في وطن واحد.

- ترى النساء انه وفي سياق بناء هوية سورية جامعة لا بد للسوريات والسوريين من إبداء التعاطف فيما بينهم وتشكيل إرادة جامعة في إيقاف الحرب وتأسيس سلام مستدام ، أول أسسه هو الاتفاق على حل سلمي وانتقال سياسي الى جمهورية جديدة عمادها المواطنة المتساوية وأن السلام المستدام لا يمكن ضمانه إلا بمحاسبة كل مرتكبي الجرائم بحق المدنيين من كافة الجهات المتقاتلة.

- تؤمن النساء بفشل الحل العسكري والأمني، وأن على كافة أطراف الصراع إدراك أخطائها وأن تتحمل المسؤولية الكاملة، وتؤمن أن لا حل في سوريا سوى الحل السياسي، الذي يعطي الشعب حقوقه كاملة ويحقق آماله بالحرية والكرامة، التي انطلقت من أجلها الثورة السورية.

ترى النساء أنه من الضروري الاتفاق على مصلحة مشتركة ألا وهي إنقاذ سوريا من التجزئة وأطماع الدول الأجنبية ومن التقاتل والفوضى، وتحسين الوضع الاقتصادي وتأمين العيش الكريم والكرامة للشعب السوري كاملًا. لأجل ذلك رسمت النساء مسودة إطار تنفيذي لعملية السلام، تضمن مشاركة والنساء وكافة الفئات المتضررة.

طالبت النساء بصياغة قوانين وأطر تنفيذية تحمي الدولة المنشودة والشعب وأجمعن على أن دولة المواطنة المنشودة يجب أن تعتمد دستورًا وقوانين مبنية على المساواة والعدالة، وقائمة على شُرعة حقوق الإنسان، واقترحت النساء خطوات من أجل الوصول إلى دولة المواطنة المتساوية تضمن حقوقهن وحقوق كافة السوريات والسوريين في العيش الكريم والآمن.

توصيات

لأجل توحيد الجهود لإحياء العقد الاجتماعي وللحفاظ على الهوية الوطنية السورية كي تصبح حق واجب احترامه وطاعته، قدمت النساء عددًا من التوصيات.

١. الحفاظ على استقلالية القرار السوري، وأن يكون الحوار سوري برعاية أممية ودون تدخل مباشر من الدول الخارجية.

٢. وضع أطر تشاركية تسمح بإيصال مطالب الشعب واحتياجاته إلى طاولة المفاوضات لكي يتم إدراجها في عقد اجتماعي جديد.

٣. إنشاء طاولة حوار مُستمرّة بين كافة المكونات والأطياف، للبحث الدائم عن نقاط التلاقي والترابط الاجتماعي وتطوير آليات لتفعيلها على الساحتين الاجتماعية والسياسية.

٤. توحيد الجهود بين منظمات المجتمع المدني لإنهاض وعي جماعي حول قيم السلم الأهلي ودولة المواطنة والعيش المشترك. اعتماداً على سوريات وسوريين يمتلكون المهارات والآليات والسبل لحل النزاعات وحماية السلم في أحيائهم ومناطقهم.

٥. وضع إطار تنفيذي يوحّد الرؤية والأهداف بين المنظمات والتيارات السياسية المناصرة لحقوق المرأة، ويعمل على إيجاد رؤية مشتركة للنساء السوريات في داخل سوريا وفي بلدان اللجوء وكذلك بين النساء السياسيات والعاملات في منظمات المجتمعي المدني وفتح قنوات تواصل دائمة لتوحيد جهودهن معاً للأخذ بعين الاعتبار منظور النساء في مسار الحل السياسي واقتراحاتهن لمعالجة كافة الملفات.

٦. إنشاء لجنة قانونية مؤلّفة من أطراف النزاع كافة للاستماع إلى أقوال المتضررين واحتياجاتهم، ولتأمين الدعم القانوني اللازم والنظر إلى ملف المغيّبين والمغيّبات، والمعتقلين والمعتقلات، والمخطوفين والمخطوفات، وتأمين العودة الطوعية ولمّ شمل الأسر.

أولاً: إشكالية العقد الاجتماعي

تلجأ الجماعات تلقائيًا إلى بناء شكل من أشكال التنظيم لشؤونها وإلى وضع سلطة سياسية تُدير علاقاتها وتؤمّن حماية لها من أي تعدٍّ عليها، من داخل الإطار الاجتماعي أو من خارجه. لذا تضع الجماعات قوانين تتماشى مع مصلحتها في العيش الآمن معًا ومع كافة احتياجاتها بما فيها الاجتماعية والسياسية، لذا من الطبيعي لأي انتظام اجتماعي، في مسار تقدّمه الزمني، أن تتغير ضمنه احتياجات أعضائه، وأن يتم تعديل قوانينه أو إضافة قوانين جديدة تتناسب مع الحاجات الآنية والضرورية لحماية هذا التنظيم. وهنا تكمن أهمية العقد الاجتماعي، باعتباره اتفاقًا يتوضح في مضمونه واجبات كل الأطراف، وأسس إدارته، وأطر تحفّز مبادرات وطاقات الجماعات والأفراد في الحفاظ عليه.
وبالنظر لأهمية العقد الاجتماعي في تحقيق التوازن والسلم الأهلي المستدام، سوف نطرح الإشكاليات التي جعلت من العقد الاجتماعي السوري متعثرًا.

١. تشكّل الدولة والهوية الوطنية

التبدل المتكرّر للأنظمة السياسية واضمحلال الحيز المشترك الجامع

شهد الشعب السوري تطورات مختلفة ومتعددة منذ بناء الدولة؛ فعلى الرغم من تواجد روابط وتقاليد مشتركة بين الجماعات والولايات الخاضعة للحكم العثماني، إلا أنها لم تمثّل هوية نافذة وجامعة، وذلك بسبب نظام المُلل المتّبع آنذاك، لكن مع انهيار الدولة العثمانية وانطلاقة الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ظهرت الملامح الأولى للهوية السورية، بعد أن سعى الشعب السوري إلى تحقيق دولة سوريا الكبرى. وتسارعت عملية تشكّل الهوية السورية وتآلفت حينها كافة الأطياف السورية، وحاولت إنضاج حالة وطنية جامعة تعمل ضمن مصلحة مشتركة ألا وهي استقلال البلاد عن أي تبعية خارجية وإعادة توحيد أراضيها.

دفعت هذه المصلحة المشتركة السوريين إلى التنازل عن انتماءاتهم القومية والاثنية والطائفية والدينية؛ إذ برز ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عند انتخاب فارس الخوري، وهو مسيحي، لعدّة مناصب رئاسية (للمجلس النيابي السوري بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٣ وتوليه رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٤٤) في بلد يشكل فيه السنة العرب أغلبية.

حقق الشعب السوري في ظل هذا التوافق العام استقلال البلاد وحافظ على وحدتها كجمهورية سورية مستقلة.

لكن مع تفاقم الأوضاع على الساحة الإقليمية وتزايد الانقلابات العسكرية على مركز الرئاسة، في عام ١٩٥٠ تم تعديل الدستور وحددت مادته الثالثة دين رئيس الجمهورية، ألا وهو الإسلام، واعتبر الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع، وبهذا لم يعد العقد الاجتماعي هو الشراكة التي تتفق من خلالها الجماعات على وضع المصلحة العامة أمام المصلحة الخاصة، بل تلك التي تفرض هيمنة فئة الأكثرية على الفئات الأخرى.

مع توقيع اتفاقية الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة، أطرت الهوية السورية بجزئيتها العربية كشرط أساس للهوية مستبعدة عنها الجزئيات الأخرى كالإثنيات ومنها الكردية، علمًا أن الأكراد كقومية هم الأكثر عددًا بعد العرب، لكن الدستور لم يعترف بخاصيتهم وحرمهم حتى من تداول لغتهم الأم.

بعد أن تحددت الهوية السورية بهوية مسلمة عربية وأقصت الهويات الجزئية الأخرى، تبدّل شكل الحكم من جديد مع آخر انقلاب عسكري لحزب البعث بقيادة حافظ الأسد عام ١٩٧٠.

وعلى الرغم من أن حزب البعث أتى حاملًا لفكر القومية العربية، إلا أنه طرح عام ١٩٧٣ دستورًا -يحمل بعضًا من بنود دستور عام ١٩٥٠- حدّد من خلاله الإسلام كدين للدولة إلا أنه فرض حزب البعث كحزب الدولة الوحيد، ونتيجة لهذا الفرض تحددت الهوية السورية شكلها النهائي كهوية عربية مسلمة بعثية.

الولاء للقائد والتخلّي عن قيم العيش المشترك

اعتمد نظام الأسد كسياسة أوّلية استمرار إعلان حالة الطوارئ* التي أعلنت عام ١٩٦٣ مع استيلاء حزب البعث على الحكم في البلاد، إلى أمد غير محدد للحدّ من أي انقلاب عسكري محتمل ضده، جاعلًا بذلك من النظام السياسي نظامًا يقّلص ليس فقط من الحيز المشترك ولكن أيضًا من قنوات التواصل الممكن استخدامها بين كافة فئات الشعب؛ لأن حالة الطوارئ منعت الشعب من حقوقه، كحق التجمّع والتعبير والتنقل والنشر والتواصل ووضعت كافة الرسائل والاتصالات تحت المراقبة وأحالت كل معارض أو مخلّ بتنفيذ هذه السياسة إلى التوقيف التعسفي أو إلى المحاكم العسكرية والمحاكم الاستثنائية. استطاع النظام عبر هذه السياسة دفع الشعب السوري بكافة جماعاته الدينية والطائفية والاثنية والأفراد إلى تقديم الولاء له مقابل الحصول على الأمن والأمان.

ابتكرت الجماعات سبل تعامل تضمن لها بقاءها وارتباطها في الشأن العام إما عبر الانتماء لحزب البعث أو عبر قبول نظام المحسوبية والزبائنية، القائم أساسًا على تعيين أفراد حسب الولاء والقرب من النظام الحاكم في وظائف الدولة وخاصة لدى القوى العسكرية والأمنية.

وطّد حافظ الأسد عملية خلق سلوك اجتماعي يحمي بقاءه ويرسخ سلطته وذلك تماشيًا مع حالة الطوارئ ونشر جهوزية قانونية وإدارية وأمنية لحماية النظام البعثي، وذلك من خلال خلق آلية أمنية بيد الناس، يتسارعون من خلالها على رفع تقارير للجهات الأمنية بحق الأقارب والجيران والمعارف ويفشون عن الآراء والمواقف المعارضة. وضع النظام الناس أمام سيف ذي حدين، فهم من جهة معنيون بالانخراط في هذه الآلية الأمنية للحصول على مكاسب وضمانات من النظام عبر تخوين الآخرين، ومن جهة أخرى يقمعون به حرياتهم وأنفسهم، وبالتالي حرموا من التعبير عن آرائهم وعن إبراز أي فرادة في هويتهم الجزئية. كل ما سبق أدى إلى قطع صيرورة إمكانية تعرف الشعب السوري على بعضه البعض، واندماجه ضمن بوتقة وطنية واحدة، بل كرس عدم التعارف والتخالط بين الأطياف والأديان والإثنيات المتنوعة، قوّض هذا التباعد أُسس بناء النسيج الاجتماعي المتجانس وجعل من هذا النسيج أنسجة متعددة، تتقاطع مع بعضها في الحياة العامة بشكل قسري دون أي التقاء أو تفاعل حقيقي، ولّد ذلك بُعدًا وعدم رغبة الطوائف والأديان والإثنيات في معرفة خصائص ومقوّمات بعضها البعض، بتعددها وتنوّعها. كانت نتيجة هذه السياسة أن أضعفت قيم العيش المشترك وقمعت حقوق المواطنات والمواطنين ووضعت جانبًا كُل السّبل التي تؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة، ومع ترسخ حكم الأسد الأب أصبحت سوريا تسمى "سوريا الأسد" وقوامها الدولة الأمنية، ولم يعد لمفهوم الدولة الوطنية التي كان الشعب السوري يسعى إليها أساسًا، أي وجود.

* مستندًا على بعض القوانين العرفية التي اعتمدت في عهد الانتداب الفرنسي.

الفرق في مفهوم العقد بين الشعب وسلطة الحكم

بعد مرور أربعين عامًا على تسلّط الدولة الأمنية، انطلقت في آذار ٢٠١١ ثورة السوريين وخرجوا للساحات مطالبين بالحرية والكرامة وتغيير النظام، مع استمرار المتظاهرات والمتظاهرين في الساحات لأشهر قليلة، على الرغم من قمع النظام لهنّ/م ومواجهتهنّ/م بالسلاح وقتل وجرح أعداد منهنّ/م، إلا أن الثورة السورية سرعان ما انتشرت في كافة الأراضي السورية، حيث حملت الساحات تطلعات الشعب السوري لإعادة بناء دولة عادلة وجامعة ، ورفعت شعارًا موحدًا يشير إلى أن الشعب السوري لا يتآلف إلا بأطيافه كافة: "واحد واحد واحد الشعب السوري واحد". أُطلقت في الساحات أيضًا مبادرات تؤكّد على الهوية السورية الجامعة ترفض هيمنة فئة أو طائفة ما على إدارة الشأن العام. كانت النتيجة أن ردّ نظام الأسد على أصوات المعارضة بنشر الفوضى والسلاح مما أدى إلى تحول الثورة إلى حرب أهلية إقليمية دولية مما وتراجع محاولات بناء هوية وطنية جامعة، أمام تصاعد الخطاب الطائفي والعنصري المَبني على الاختلاف الاثني والديني والطائفي.

"إن الثورة السورية أوضحت الاختلاف بين ما يريده الشعب السوري وما يريده النظام من العقد الاجتماعي، فحيث أن العقد الاجتماعي يتطلب تنازل الشعب عن بعض حقوقه للاندماج ضمن دولة واحدة، إلا أن كان حجم التنازلات التي طلبها النظام كبيرة تنهي حقوق الشعب وحرياته كاملة، كما وأكدت فشل النظام في إدارة عقد اجتماعي يضمن إطار صحيح لعلاقة الفرد بالدولة".

٢. العقد الاجتماعي في ظل الحرب

أجبرت الدولة الأمنية الشعب السوري على الاندماج في عقد اجتماعي قسري فرض فرضًا بغض النظر عن قناعتهم به، وجاءت الحرب لتنهي هذه الهيمنة، وتدفع السوريات والسوريين للخروج من هذا العقد بسبب عبثيتها-أي الحرب، دون أن تخلق بديلًا، وذلك للعديد من الأسباب التي سوف نتناولها من وجهة نظر النساء السوريات.

فقدان الإحساس بالأمان

عمت الفوضى وانتشرت في كافة المناطق بسبب تعدد سلطات الأمر الواقع، وتغير مناطق نفوذها خلال سنوات الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى التخوف من المحاسبة بسبب الولاءات عند تغير المتنفذين وعانت كافة المناطق التي تم استهدافها في هذه الورقة من حاملي السلاح بكل انتماءاتهم وانتشار الفوضى والفساد، كما عانت الكثير من هذه المناطق من انعدام الأمان بسبب القصف والتهجير وشن الحرب على المدنيين.

ففي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أكدت النساء على غياب القانون، وعلى الرغم من القضاء تاريخيًا لم يكن مستقلًا وكان فاسدًا، ولكن الحرب جاءت لترسخ هذا الفساد، إذ قد يحاكم الفرد ويحكم رغم براءته. إذ لخّصت النساء الواقع الذي يعشنّه بالتالي: "نحن في مجهول المستقبل الذي لم تتبيّن ملامحه بعد؛ فلا وجود لقانون يحمي المواطن السوري، ولا وجود لقضاء وقوانين ناظمة خاصة لمن يُظلم".

"إذا ما نظرنا إلى المرأة هي أيضًا ظلمتها القوانين." لا أحد يريد تغيير تلك القوانين، والذي يطبق القانون قد يكون فاسدًا"

"لا يمكننا أن نحرر القضاء من الفساد إن لم يكن هنالك قوانين صارمة بحق المفسدين" . " نحن لا نشعر بالأمان إطلاقًا".

"تغيير القوانين يجب أن تتم في المرحلة المقبلة، لأن الناس تحتاج أن تشعر بالراحة والأمان في الوطن".

أضافت النساء المتواجدات في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من خوفها من التمدد الديني وعودة داعش ومن الاضطرار إلى النزوح مجددًا؛ حتى أنهُنَّ أَشَرن إلى عدم قدرتهن على التعبير عن آرائهن خوفًا من أن يتم تصفيتهن إما بسبب تواجد سلطة القمع، وإما بسبب غياب سلطة قانونية تجعل الناس تتبعها راضية. وتبيّن أن تعدد الاحتلالات وتواجد مدرّعات عسكرية متعددة الجنسيات والولاءات هو هاجسهن الأكبر؛ إذ أن تواجدها أفقدهن الشعور بالأمان وجعلهُنّ يترقّبن حدوث مصير دموي في أية لحظة. إذ قالت إحداهن: "هنالك تهديد دائم من تعدد السلطات ومن تواجد مدرعات أمريكية وروسية، وميليشيات قسد في الشوارع وهنالك أيضا تهديد من هجوم الجيش التركي. أساسًا كل جهة لا تبحث إلا عن مصالحها، لأجل ذلك نخاف من الاتفاقيات السرية التي تحدث بين الدول، لأننا نحن الضحية. لا نريد أن نخرج من منازلنا ونخسر كل ما لدينا. نريد أن ننام الليل باطمئنان".

تبيّن، بالإضافة إلى كل ما ذُكر أعلاه، أن بعض المناطق المتواجدة خارج سيطرة النظام، ترزح تحت وطأة القصف والغارات ووطأة الخوف من عودة النظام إليها، ووطأة صعوبة هروب لقاطنيها بسبب عدم وجود ممرات آمنة. إضافة إلى ذلك، وإن وجد هذا الممر فسوف يتمّ اتهامهن بالعمالة والشيطنة من الجهات المسيطرة على المناطق التي يلجؤون إليها.

شرحت هذا المصير إحدى المشاركات قائلة: "لقد استنتجنا أنهم يزرعون الفوضى لنترك بيوتنا وأملاكنا، شرط أن يتركونا نعيش، لكن حتى هذا الأمر لا يمكن تحقيقه، فلا يوجد ممرات لنا. فنحن هنا لسنا في مجرد سجن بل في موت حقيقي. أساسًا وإن كان يوجد ممر لنا فأنا لا أستطيع أن أذهب إلى حلب لأنني سوف أتهم بالعمالة مع تركيا ولا يمكنني أن ألجأ إلى مناطق الحزب (أي حزب الاتحاد الديمقراطي) لأنني سوف أتهم بالخيانة، وإذا بقيت هنا فأنا متهمة أنني PYD. يعني طريقنا مسدود من كل الجهات". " الآن الحرب على ادلب لم يبق لنا مكان نذهب إليه، خصوصًا نحن المعارضة".

غياب القدرة على تدبّر أمور الحياة

تبيّن أن أحد ركائز الأمان لدى النساء، المتواجدات في كافة المناطق التي تم استهدافها في هذه الورقة هو القدرة على تدبير الأمور اليومية من مأكل وتدفئة، وتأمين المستلزمات الأساسية لبقائهن وبقاء أولادهن على قيد الحياة. ويسيطر الخوف على المنازل مع قدوم فصل الشتاء؛ فلا قدرة على دفع تكلفة المازوت لطرد البرد القارس. حتى أن شح الموارد المالية وندرة فرص العمل وانخفاض قيمة الليرة السورية كان لكل ذلك تأثير في زيادة القلق لدى النساء حول كيفية تأمين الاحتياجات اليومية. إذ تفاقمت صعوبة العيش بعد أن ضعفت أو انقطعت الخدمات مثل التعليم والطبابة، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بعد أن تمّ فرض ضرائب حتى على أصحاب المداخيل الصغيرة. لقد عبّرت، بكل دقة وتفصيل، النساء عن أثر الغلاء ورفع الضرائب على حياتهن اليومية، وكيف أُجبر المزارعون، بسبب فرض الضرائب والغرامات، على التنازل عن محاصيلهم لصالح الفصائل المسلّحة. وفي خضم مواجهة صعوبات الحياة خلال الحرب، شعرت النساء النازحات بالحاجة إلى تملّك منزل أو حتى أثاث بسيط تقتنيه لكي يشعرن بالحد الأدنى من الأمان والاستقرار. على عكسهن، شعرت النساء من أبناء البلدات، أنّ اقتناء منزل أصبح يهدد حياتهن أمام تفشي الفوضى والسرقات وانتشار عمليات إخراج الناس من بيوتها بقوّة السلاح. بذلك تكون الحرب قد حوّلت النِّعَم إلى نقم، وقد روت إحداهن: "أصبح الذي لديه منزل خائفًا، والذي لديه ابنة خائفًا، والذي لديه حقل شجر زيتون خائفًا، والذي لديه أولاد في الخارج خائفًا (من أن يتم التعدي عليه وسرقة الأموال التي يرسلها له أولاده). فأي شيء نمتلكه ليس لنا!" لم ينحصر الخوف لدى النساء فقط بقلّة المال والمُلك بل أيضًا فقدان المقدرة على التعلم. "لا يتم الاعتراف بالشهادات هو سلاح هذا الزمن" "خسرنا تعليمنا، عمري الآن ٢٥ سنة، ولا أدري إن كنت سأتمكن من اكمال دراستي". "اول احتياج هو التعليم والوعي".
لأن النساء تعتبر أن حصولهن على شهادة علمية هو بمثابة سلاح يمكّنهن من مواجهة غدر الزمن ويسمح لهن بتحديد مصيرهن؛ وإن كان هذا المصير ما زال مجهولًا في ظل ظروف الحرب وتشعباتها.

كما أن طول الانتظار للحصول على تأشيرة سفر أو للالتحاق بالزوج في دول اللجوء، أو للمّ شمل الأسرة، قيدهنّ وقيّد آمالهن. "إحدى قريباتي زوجها منشق، وتريد الالتحاق به في تركيا، تمكنت من العبور إلى تركيا ولكن بقيت طفلتها الرضيعة عند المهرب الذي تركها عند أقرباء والدتها؛ ولم تعد الأم قادرة على رؤية ابنتها الرضيعة". كثيرة تلك القيود التي حكمت وما زالت تحكم مصير النساء والتي تزيد من معاناتهن. لكن هذا الواقع لم يمنع المُشاركات من التحدّث عن مخاوف نساء من محيطهن كالأرامل والفتيات القاطنات وحيدات في منازلهن، اللواتي لا يجدن من يشعرهن بالأمان أو من يتشاركن معه لحظات الخوف. "معاناة شخصية، كان الله بعون كل أرملة أو مطلقة تعيش وحيدة مع الصمت والقلق والخوف".

الانقسام والتشظي في النسيج الاجتماعي السوري

تبيّن أن أوّل أمر تُقدم عليه غالبية النساء، حتى قبل معرفة اسم الشخص أمامهن، هو التقصّي عن انتمائها أو انتمائه الجغرافي وعن الأسباب والظروف التي تعرّضت أو تعرض لها خلال الحرب، لتحديد قرارهن حول إمكانية التعرّف إليه أم التمنّع عن ذلك. لأن معرفة الانتماء الجغرافي والمعاناة غالبًا ما تدلّهن على الانتماء السياسي لهذا الشخص، أي، أنها تُمكنهن من معرفة إذا كان معارض أم موال للنظام. "أسأل بشكل غير مباشر، مثلاً أسأل بداية عن معاناته، ومن إجابته أعرف أهو مع النظام أو ضده". برز أيضًا لدى البعض منهن أن لا ضرورة للحذر وأن معرفة آلام ومعاناة الأشخاص أهم من انتمائهم، لأن كل شخص في سوريا قد عانى وتضرر من الحرب، ولأن هنالك ضرورة أخلاقية للتعاطف معه وللتخفيف من آلامه والبحث عن سبل لمساعدته. "ما يجمعنا هو الألم والأمل".

صحيح أن نهج الدولة الأمنية والممارسات السياسية المُتبّعة أثّرت سلبًا على المستوى الاجتماعي، فهي جعلت من الناس حذرين في تعاملهم مع بعضهم البعض. لكن الحرب أضافت بُعدًا أعمق لهذا الحذر وتركت شرخًا في النسيج الاجتماعي من انقسامات عامودية وأفقية طائفية ودينية واثنية وسياسية ومناطقية.
أوضحت النساء، خلال اجابتهن عن سؤال يتعلّق بالتعرّف إلى شخص سوري لا توجد معرفة مُسبقة معه، مدى الخوف الذي يتحكّم بهن وبعملية التعرف. حيث اختلفت الإجابات فظهرت مجموعة تفضل التعرف البسيط من أجل عدم الوقوع في فخ لا تحسب عقباه، وظهرت مجموعة أخرى اختارت عدم التعرف تمامًا، أما البعض من النساء ف قد أكدن أنها ستكون فرحة لمجرد لقاء سوري آخر. "أول ما يمكن أن أفعله هو أن أبكي، في السابق قابلت امرأة لا أعرفها فبكيت فور سماعي أنها سورية، لأننا نعيش الوجع ذاته، فضممتها لمجرد رؤيتها".

تجدر الإشارة إليه هنا، أن مصطلح معارض أم موال لم يعد يُحدّد، لدى البعض من النساء، الموقف السياسي، بل أصبح يضم القيم التي يحملها الآخر ومدى تبريره للعنف الذي طال ويطال الشعب السوري. ولم تضف النساء تعريفًا إضافيًا إلى هذا المصطلح فحسب، بل أضافت ذلك أيضًا إلى مؤشر الانتماء الجغرافي؛ إذ حمّلته بُعدًا له علاقة بمدى تقارب المعاناة، لتحديد مدى مقدرة الآخر على استيعاب وتفهّم لغة الحرب والقتل والتهجير: "سأطلب من الآخر أن يخبرني عن منطق انتمائه، لأنني سوف أحصل على عدة إجابات لأسئلة لم أسألها. فالأسئلة الضمنية التي في بالي تتعلق باختباره لحياة الحصار أم أنه كان في منطقة آمنة. لأنني إذا تحدثت عن أمور القصف والحرب والطيران هل سيفهم ما أقول. فبمجرد أن أقول مثلاً كلمة "قبو" هل سيكمل هو الحديث لأنه سيفهم ما أعنيه! لأن هنالك أناس لم تختبر تجربتنا وهذا يجبرني أن أتحفّظ عن طرح أسئلة إضافية للتعرف عليهم".

بالإضافة إلى ذلك، شرحت النساء كيف تفاقمت دائرة الخوف والحذر بين الناس؛ وكيف يمكن تصنيف الآخر وتحديد الموقف منه من مظهره، فقد أصبح لدى البعض منهن القدرة على تمييز الأشخاص من الملبس واللهجة لتحديد الانتماء الجغرافي؛ حتى أنهن أصبحن قادرات على ترجمة وقع نظر الآخر عليهن والتماس تخوفه منهن. ولقد ذكرت النساء عددًا من الأفعال التي استخدمتها جماعة ما بوجه الجماعات الأخرى، والتي أفقدتهن الإحساس بالآخر.كالشماتة بالمصيبة أو تحميل مسؤولية المصيبة للضحايا عبر البحث عن خلل لديهم يُبرّر الواقعة التي أصابتهم من قصف وقتل، وعبّرت إحدى النساء عن وقع هذه الأفعال عليها وعلى الأجيال الصاعدة:

"أكبر تجربة سيئة نعيشها اليوم أننا أصبحنا نُطلق الشماتة في حال حدث قصف بمكان بعيد بسوريا ولا نتأثر، وأصبحنا نبرر الشماتة بحجة وجود داعش أو النصرة في تلك المناطق، هذه تجربة سيئة لجيل بكامله، ولا زلتُ أعاني من بعض آثارها".

مع غياب الشعور بالآخر يصبح من السهل على الناس والجماعات أن تطلق حملات تدعو إلى الانفصال عن الآخر وإقصائه. إذ شهدت المدارس عمليات فصل بين التلاميذ النازحين وتلاميذ أهل البلدة، وأيضًا حدث ذلك في الأحياء عند منع التخالط مع أبناء وأسر النازحين أو الاثنيات أو الطوائف الأخرى، وعند منع توزيع المساعدات الإنسانية على النازحين أو السكان الأصليين. لكن أخطر تلك الأفعال، تلك التي تأتي بعد قضم الحيز المشترك بين الجماعات بأكمله، بفصلها جغرافيًا عن بعضها البعض وإجبارها على اللجوء إلى هوياتها الجزئية لحماية نفسها من الآخر. وهنا تأتي مرحلة إلغاء الآخر وتحليل قتله تحت ذرائع طائفية. "أصبح القتل منتشرًا ولا يوجد أي رادع. الفوضى عارمة"، "هذا يُسمّى زرع نعرات طائفية!"، "انتشر الانتقام والثأر".

اعتماد سلوك تمييزي من قبل قوى الأمن وقوى الأمر الواقع

برزت هذه الممارسات على الحواجز والممرات إذ لوحظ وجود فرق في المعاملة من قبل عناصر قوى الأمر الواقع مع المدنيين. ولقد ظهر للنساء أن الحواجز الأمنية يغيّرون من تصرفاتهم إثر الاطلاع على بطاقة الهوية وقيد النفوس. وقد تصل هذه المعاملة إلى حد الازدراء والإهانة والتخوين، مما جعل النساء يلحظن هذه التفرقة في المعاملة خاصة اللواتي تم معاملتهن بالحُسنى ولكن تم إهانة آخرين أمامهن. تنوّعت الإهانات واختلفت وفق المكان ووفق الفئة التي تطالها. إذ لاحظت النساء التفرقة في المعاملة عند الحواجز التابعة للنظام خاصة عند إيقاف وتفتيش السيارات التي يتواجد داخلها امرأة محجبة. إذ قالت أحداهن: "مرروا سيارتي وأوقفوا سيارة أخرى تسوقها امرأة محجبة .. تمنيت لو تنشق الأرض وتبتلعني من كثرة الاحراج والذل الذي شعرته آنذاك".

ولم يقتصر التمييز على الانتماء الديني بل لحقه أيضًا الانتماء الجغرافي والطبقي. وكثرت عمليات الإذلال عند الحواجز الأمنية الحدودية تجاه ركّاب الباصات، أي أولئك غير الميسورين، فكانت الفرقة الرابعة تسمح للسيارات بالعبور دون جهد لتفتيش الأمتعة. لكن عند وصول الباصات المكتظة بالركاب والمحمّلة أكثر من سعتها وفرضت عناصر الأمن على الركاب الانتظار في العراء وفي البرد ونشرت أمتعتهم قطعة قطعة على الأرض لتفتيشها مع إطلاق الشتائم والسّباب. وعبّرت إحدى النساء عن مقتها لهذه المعاملة مع الباصات واعتبرت تلك المعاملة لا تمت للإنسانية بصلة، "وكأن الركاب ليسوا سوريين، أو ليسوا ببشر، ويتم التعامل معهم وكأنهم نكرة. لا يمكن أن يفارقني هذا المشهد المأساوي وهذه المعاملة. شعرت أن هذه العناصر هي فعلاً عصابة مجرمين تتحكّم بالناس وكأنها تمتلك حياة الناس، وكأن البلد هي مزرعة ملك لها".

لم يقتصر التمييز على القوى الأمنية واللجان الشعبية التابعة للنظام وحدها بل أيضًا تمّت ملاحظته لدى الفصائل المسلّحة التي كانت تستخدم ممارسات شبيهة، حتى تجاه النساء المنتميات إلى خط المعارضة نفسه.

وقد شرحت إحدى المشاركات في الجلسات أن الناس باتت تعاني من معاملة وسلوكيات تمييزية ومجحفة بحقّها، من غالبية قوى الأمر الواقع، مما جعل بالناس تجد صعوبة في الانتماء إلى العقد الاجتماعي، "أنا كمعارضة متواجدة في منطقة النظام، كنت أعاني قبل عام ٢٠١٣ من التمييز عند كل من حواجز النظام وحواجز الجيش الحر، بغض النظر إذا كان التمييز معي أو ضدي. فأنا بحاجة لضمانات كي لا انخطف لدى الجيش الحر، وكي لا يتم استدعائي إلى التحقيق لدى الأمن. من الصعب جدا أن أشعر أن هذا البلد هو بلدي، ومن الصعب أن أشعر بانتماء سوري".

لم تستثن المعاملة السيئة النازحات خاصة المصطفات لشراء قوتهن اليومي، فهن كنّ عرضة ليس فقط لإهانة أو سُباب بل لأخطر من ذلك، لتحرّش جنسي من قبل القوى الأمنية واللجان الشعبية: "لمستْ ذلك خلال أزمة الخبز وحينما كنت اصطف بالدور في صف النازحات. مع العلم بأن عملية تنظيم هذه الصفوف هي بيد اللجان الشعبية. إذ خصصت صفًا لنساء جرمانا وصفًا آخرًا للنازحات وصفًا للرجال من أهل البلد، وصفًا للنازحين الذكور. وعلى الرغم من أنني لم أنزح إلى جرمانا لأنني من المقيمات في هذه البلدة منذ زمن طويل، وأهل جرمانا يعتبرونني منهم، خاصة لأنني لا ألبس الحجاب، كنت أقف في صف النازحات. ففي أحد الأيام حصلت مشكلة أمامي، كان عناصر اللجان يقومون بطرد النساء، وحدث أن أحدهم تمادى في التعامل مع إحداهن وبدأ بالتحرّش بها طالبًا رقم هاتفها الخاص- فهي بالنسبة له ضعيفة وليس لديها أحد ليساندها، ويمكنه استغلالها لكي يؤمّن لها الخبز. ومنذ ذلك الحين وأنا لم أعد أستطع الذهاب إلى الفرن".

إن هذا السلوك التمييزي لدى قوى الأمر الواقع بين الرجال والنساء أو حسب الانتماء الديني والاثني والمناطقي وبين النازح وأهل البلدة وأيضًا حسب المحسوبية والزبائنية أدى إلى أن تفقد النساء المشاركات في الجلسات الثقة في الدوائر الادارية والمحلية لمعالجة مشاكلهن التي تستدعي تدخل طرف ثالث؛ لأنهنّ يفضلن الاعتماد على أنفسهن وعدم الدخول في معمعة الرشاوى والمحسوبيات. فالبعض منهنّ فضلنّ السكوت والتغاضي عن حقها أمام انتشار الفوضى وسلطة السلاح. بينما لجأ البعض الآخر إلى الدوائر الروحية لحلّ مشاكل طلاق أم لطلب الحماية من هجمات المقاتلين. ولم يتم اللجوء إلى المرجعيات المحليّة إلا إذا في الحالات التي كان فيها سمعة المختار أو رئيس البلدية جيدة جدًا.

"أحيانًا حين يسرق لك شيء وإن كنت تعرفين من هو السارق لا أحد يفيدك. يقولون قدمي شكوى للأمن. الذهاب إلى الأمن يشوه السمعة لذا نفضل السكوت على التضحية بسمعتنا وسلامتنا".

تشتُّت مفهوم المواطنة وركائزها وفقدان الرّؤية المشتركة

اعتبرت الأحداث التي تلت التظاهرات من الحرب والفوضى وأعمال العنف والنزوح واللجوء، دلالات تؤكّد على إسقاط حق المواطنة لكل من رفع صوته في السّاحات مطالبًا بالكرامة والحرية. لذا كان من الصّعب على البعض من النساء التعبير عن هويتهن الوطنية، فهن سوريات ولكن مع وقف التنفيذ. صرخت احداهنّ من قلب مقهور معبّرة عن التناقض الذي تعيشه بين الحق الطبيعي في المطالبة بالتغيير وبين الحُكم المنفّذ عليها: "ماذا نكون نحن.! إذا أردت أن أعرف عن نفسي على إنني سورية، ما هي حقوقي لأكون منتمية لسوريا، أنا فاقدة لكل الحقوق بسبب رفضي للنظام، ولأني شاركت في الثورة السلمية في بدايتها، فهم أطلقوا علينا الرصاص، ومنذ ذلك الوقت شعرنا أننا خرجنا من سوريا وأصبحت سوريا تمثّل شخص الديكتاتور ونشعر أننا غرباء عن بلدنا".

ولمست النساء عملية الاقصاء هذه، خاصة النازحات المتواجدات داخل وخارج سيطرة النظام، بسبب عدم قدرتهن على التمتّع بأملاكهن أو تسجيل واقعة وفاة أو زواج أو ولادة حدثت خلال الحرب. "لم أستطع تسجيل ابني في دفتر العائلة، فقدنا الهوية السورية، جواز السفر لا نستطيع استخراجه"، وكان فقدان هذه الحقوق بمثابة سحب الانتماء السوري منهن.

اعتبرت النساء أن التمتّع بالحقوق هو عامل أساسي للانتماء، فقد لاحظن أن عدم وعي الآخرين بأهمية قيم المواطنة من تضامن وتعاطف واحترام الآخر وقبول الاختلاف هو محفز لتقويض العقد الاجتماعي، لأن العقد يُبنى أساسًا على قيم تتّفق عليها كافة الأفراد والجماعات وتحوّلها إلى قوانين وواجبات.

إن استغلال واقع النازحين والنازحات وغياب التعاطف معهم هو عمل إقصائي بحت؛ لكثرة ما تعرضوا له من استغلال ومن لا مبالاة، وتم استغلال ألم الأهالي وأملهم في إيجاد أبنائهم أو بناتهم أو أقاربهم المفقودين، وذلك بإعطائهم وعودًا كاذبة، تُعيد إليهم الأمل بلقائهم، مقابل دفع مبالغ مرتفعة تفوق قدراتهم المالية. كثيرًا ما يتوجه الأهل نحو طلب قرض أو دين من مقرّبين لدفع المبالغ المطلوبة. فيا للأسف، جعلت الحرب معاناة الناس تجارة مربحة لتجّار الحرب.

وجدت النساء أيضًا أن ضمن مجموعة قيم المواطنة تندرج قيمة حماية الضعيف مهما كان انتماؤه. واستهجنت بعض النساء معاملة المجتمع السّيئة للفتيات اللواتي أُجبرن على الزواج من عناصر داعش ومن المقاتلين الأجانب، وكيف تمّ اتهامهن بالإرهاب. إذ كنّ ينتظرن من المجتمع أن يقدّم لهنّ الدعم لأنهنّ ضحايا من ضحايا الحرب، وواجب على دولة سوريا المستقبل أن تُعطي لهن الحق في نسب أطفالهن إليهن. "لها الحق في أن تنسب طفلها لها حتى وإن كان أبوه داعشيًا".

كان واضحًا لدى لنساء أن الحرب تغولّت حتى في منظومة القيم ذاتها، إذ بات العنف والقتل يشرّع ويجرّم وفق المصالح وليس وفق المبادئ. وكان انكسار منظومة القيم والتحوّل في المبادئ من أحد الأسباب المسهّلة لانتشار الاستغلال. ولم تنسى غالبية النساء الاجحاف الاجتماعي الممارس ضدهن منذ عهود والتمييز الناجم عن القوانين والدستور منذ عهد الجمهورية السورية.

بعد التسليط على أهمية الحقوق والقيم المنقوصة في دولة المواطنة، أشارت النساء إلى ضرورة وجود الرؤية المشتركة ووحدة الخطاب كعنصر من عناصر بناء الدولة المنشودة. إذ يعود سبب غياب الرؤية المشتركة اليوم إلى عدم وجود خطة طريق واضحة للسّلم في سوريا لدى أي من أطراف الحرب، وإلى عدم وجود توافق على إنهائها أساسًا. إضافة لذلك، أشارت النساء إلى وجود تباعد في الصف الواحد وإلى غياب التفاهم، ما بين السوريات والسوريين في الداخل والخارج، حول كيفية التعامل مع الواقع السوري ومستجداته وحول التوافق على الحلول الممكنة. حتى أن إحدى النساء أشارت إلى عدائية في التعاطي بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج بسبب التباعد الحاصل عن فهم معاناة بعضهم بعضًا. وهذا قد يوّلد حاجة لقطع سُبل التواصل: "حينما افتح حسابي الالكتروني على فايسبوك أشعر أن الجميع يندب، لا أحد يفهم الآخر، وأصبحت العدائية تتحكّم في سبل تداول المواضيع. إذ تولّدت لدي قناعة أن التواصل مع الناس الذين لديهم نفس المعاناة أفضل ويمكن أن نتبادل وجهات النظر حول كيفية تدبير الأمور وإيجاد الحلول بسلاسة. أما الذي لا يجمعنا هو الأصوات الممتعضة خارج سوريا، خاصة حينما يتحدثون عن الغربة أو سبل التغيير السياسي، هنا يضيق خلقي لأننا لا يفهم بعضنا البعض الآخر، و أصبحت رؤيتنا للكثير من المواضيع بعيدة جدًا، نحتاج إلى من يترجم لنا، وأشعر أننا أمام مسار طويل كي نستطيع أن نفهم بعضنا من جديد".

عادة ما يَعتَبِر الشعب أنّ الوطن هو بمثابة الأم، والشّوق إليه هو كالحنين إلى حضنها ورائحتها. فما هو هذا الوطن الذي لم يستطع أن يوّلد أو أن يبني هذا الرابط. أيصبح وطنًا مستعاراً؟ عبّرت إحداهن عن ذلك بحكمة شعبية "الوطن أصبح مسلكًا لكسب النفوذ، وكما يقول المثل أصبح وطننا خالتك زوجة أبيك".

ثانياً: أسس إحياء العقد الاجتماعي من جديد

لا يمكن أن يتم تحديد الهوية الوطنية إن لم تبدأ أوّلًا، بالاعتراف بدائرة الهوية الفردية وثانيًا بقبول الانتماء إلى الهويات الجزئية، وذلك للسماح للفرد بأن يتفاعل مع جماعته لاكتساب قيمها ويحدد من خلالها مبادئه الخاصة ودوره الاجتماعي، مما يمكّنه من إعادة رسم هويته الفردية. وآخِرًا، تنتهي دوائر الهوية الوطنية عند وضع مساحات مشتركة تفتح باب التخالط والتلاقي بين كافة الجماعات الدينية والطائفية والاثنية لنسج هوية ثقافية مشتركة؛ تفسح لها المجال لبناء هوية وطنية جامعة في ظل عقد اجتماعي عادل.

١. آليات تعزيز بناء الهوية الوطنية

نظرًا لأثر الحرب وتصاعد حدّة الفصل والإقصاء، تراجع الشعب السوري عن التآلف ضمن هوية وطنية ولجأ إلى الهويات ما قبل الوطنية التي عملت على إعادة تشكيل وتنظيم ذاتها لتحلّ مكان الدولة؛ وبات لا بدّ اليوم أن يُعاد طرح آليات بناء الهوية الوطنية، لأنها المدخل الأساسي للحدّ من دعوات الإلغاء، والإطار الوحيد للعودة إلى الروابط التي تجمع ولا تفرّق بين كافة الجماعات.

وحدة الأرض والشعب وفرادة الهويات الجزئية

الأرض بحدودها الجغرافية هي أهمّ رابط أجمعت عليه النساء. فهي التي تحمل في طيّاتها تنوّع اللغات والتقاليد والإطار القيمي الأخلاقي وهي التي يمكنها أن تشدّ أواصر الجماعات كافة. وبالرغم من تشتت النسيج الاجتماعي ضمن هويات جزئية أجمعت النساء على أن الانتماء لتلك الهويات يبقى محصورًا في الدائرة الفردية، أي أنه يبقى انتماء خاص لا يجب أن يتخطّى أو يطغى على الانتماء الجامع: "يبقى الانتماء الأول إلى وحدة الأرض والجغرافيا، فإذا أردت أن أعرّف عن نفسي في ظل الهوية الوطنية، أعرف على أنني سورية- كردية، أولًا يجب أن أظهر إنتمائي إلى الأرض ومن ثم أطرح هويتي الكردية"، "الجميع يتفقون على سوريا هي واحدة بجغرافيتها رفض للاحتلال، للانفصال، للتجزئة".

وهذا وحده لا يكفي لينمّي المناعة الاجتماعية لتواجه الانقسامات الحاصلة في النسيج الاجتماعي. أجمعت النساء على ضرورة الحفاظ على خصائص الأرض وتنوعّها، أي احترام فرادة الفرد والجماعات كافة ضمن الهوية الوطنية. وهذا يبدأ بالاعتراف بها وبالتنوع كعامل محصّن لهذه الهوية الحاضنة، وبالاعتراف بحقها في استخدام لغتها الأم واحترام خصوصيتها الثقافية.

فمثال على ذلك قدمّت النساء طرحًا حول الاعتراف واحترام تعدد اللغات كالكردية والتركمانية والسريانية وغيرها، عبر السماح لهذه الهويات الاجتماعية بتعلّم لغتهم الأم في المدرسة مع تعلمهم اللغة العربية، "هي لغتنا شلون ما يسمحولنا نتعلمها، صرت أكره روح على المدرسة". وأن يكون تعليم هذه اللغات اختياريًا لمن يرغب بذلك من غير الناطقين بها. إذ صرح عدد لا بأس به من النساء الحاملات للهوية العربية رغبتهن وفضولهن في تعلمّ اللغات الأخرى لأنها تعتبر مكّون من مكونات الهوية السورية وتراثها، ويجب العمل على حمايتها. "أرى أن تكون اللغة العربية أساسية واللغات الأخرى خيار للكل".

من ضمن هذه الهويات الجزئية تأتي أيضًا الهوية الفردية ببعدها الجندري؛ إذ اكتشفت النساء ولأول مرّة أنهنّ لسن غريبات عن وطنهن وأرضهن الأم، بعد أن انضممن إلى الثورة وأصبح لديهن دور ورأي في الحراك السياسي والمدني. وقد صرّحت النساء أن علاقتهن مع الوطن نمت، في البدء، في فترة التظاهرات، واضطررن بعد أن فرضت عليهن مواجهة قاسية للأحداث الطارئة والعنيفة، من قصف وحرب وقتل ونزوح وصدمات. إلى بناء استراتيجيات تهدف إلى دعم وحماية محيطهن بأسلوب عفوي وغريزي لأجل إبقاء الناس على قيد الحياة. وكونهن أجبرن خلال الحرب على لعب أدوار لم تكن في متناولهن سابقًا، فإن تلك الأدوار أفسحت لهنّ المجال لاكتشاف أهمية أدوارهن الاجتماعية والسياسية وأهمية إبراز هويتهن الجندرية، تلك التي سُلبت منهن في القوانين المبنية على الذهنية الذكورية الأبوية. فبالنسبة لهنّ، مازال التلاقي النسائي هو العامل الإيجابي الذي يمكن التعويل عليه في إحياء ترابط اجتماعي عابر للطوائف والانقسامات.

"في بداية الثورة ٢٠١٢، لم أكن أظن أن النساء قادرات على التعبير عن آرائهن؛ إذ كنت اعتبر نفسي وحيدة بمجتمع ذكوري، وخاصة في مدينتنا، حيث يغلب عليها الطابع العشائري، الذي يحدّ من حرية المرأة ومن المجالات التي يمكنها أن تعبّر من خلالها عن ذاتها. ففي الساحات التقيت مع صبايا يحملن الهم ذاته والرغبة في المشاركة في الشأن العام. لقد تظاهرنا سوية وبنينا بعدها صداقات ما زالت قائمة بالرغم من تواجدنا اليوم في مناطق مختلفة بسبب الحرب التي فرقتنا".

رأت النساء أيضًا، أن الانتماء للأرض يستدعي رفضًا قاطعًا لتجزئتها ويفرض حمايتها من كافة أطماع الدول الأجنبية. فهنّ يتمسكن بالانتماء إلى الوطن لأنه حق طبيعي للجميع، بغض النظر عن ديانة الفرد وقوميته وتوجّهه السياسي. "في شي عم يجمع السوريين الخوف من الاحتلال الأجنبي، في شي عم ينحكى، أن السوريين يلي بالداخل المحسوبين عالمعارضة قبلانين بالتدخل التركي، والسوريين بأماكن النظام قبلانين بالتدخل الروسي، لكن الواقع، أنا بمنطقة فيها خليط، لما يمر إيراني أو روسي في كره حقيقي لوجودهم، ونفس الوقت في كره لتدخل تركيا بالشمال السوري، يلي عم يجمعنا حاليا أنه نحن رافضين لكل التدخلات الخارجية، في حلم بيجمع السوريين، أنو ترجع سوريا ما فيها أي أيدٍ غريبة".

المعاناة المشتركة

إذا كانت الأرض هي العامل المشترك بين كافة فئات الشعب السوري، وإن كان هذا العامل قد اهتز نتيجة الحرب، إلا أن غالبية النساء تعتبر أن المعاناة التي شهدتها تلك الأرض هي العامل الأقوى لحثّ هذه الفئات على التجمع؛ في حال رغبت واستطاعت الإنصات للآلام والمعاناة المشتركة. إذا كانت وحدة الأرض السورية هي وحدة جيوسياسية، فإن وحدة الآلام والمصير والتاريخ المشترك فرض على الشعب السوري إيجاد لغة مشتركة فيما بينهم.

"الأزمة بحد ذاتها، تلك التي عشناها، هي الرابط المشترك. لأنه لم تستثنِ أحدًا؛ لا الغني ولا الفقير، لا المرأة ولا الرجل. وهذا الرابط الذي يجمعنا كسوريين". "المصير، كلنا ننتظر أن نعرف ماذا سيحصل في سوريا الجديدة، وحدة المصير".

إن ايجاد لغة التواصل ما بين السوريين أوجدت نفسها عبر التاريخ بطرق متعددة، ففي ظل الثورة، كانت إحدى قنواتها نشر التعاطف بين السوريين والسوريات، الذي قد يكون قد برز في فتح أبواب المنازل لاستقبال المتظاهرات والمتظاهرين في الأحياء المعارضة لأجل حمايتهم من تعدي القوى الأمنية عليهم أيام الثورة ولاستقبال النازحين أيام القصف والنزوح.

تعددت هذه القنوات خلال الحرب بعد أن أطلق عدد من النساء، مبادرات فردية لحماية الفئات الضعيفة والمتضررة من الحرب كالأطفال والفتيات والأرامل مما خلق لديهن قناعة أن التعاطي بإنسانية وتشارك الآلام قادر على إزالة الانشقاقات والانقسامات. ففي أحد المناطق المستضيفة قامت النساء، من أهل البلدة، بتأمين مطبخ (من مكان ومستلزمات الطبخ)، لإطعام النازحين. بعد أن تمّ دعوة بعض الأمهات النازحات للمساعدة في المطبخ، تبيّن وجود انتماء سياسي مختلف لدى اثنتين من الأمهات اللتان فقدت كل منهما أولادًا في الحرب. وقد شرحت إحدى المشاركات تفاصيل هذا الموقف مضيفة: "لبّت النساء المهجرات، في بدايات التهجير، الدعوة للمساعدة في مركز الإيواء وتوفّر لدينا، ٢ شيف (طاهية) إحداهن من القصير لديها أبناء شهداء في الجيش، والثانية من ادلب أبناؤها شهداء لدى المعارضة. وتسبّب تواجدهن في نفس المكان خوف لدينا من أن تتصادما، لكثرة الآلام والحزن المتواجد في قلبيهما. لكنّ التصادم لم يحدث. فخلال إنجاز لائحة الطعام، كانتا تصرّحان عن سبب اختيارهما لأطباق معيّنة بأنها تذكّر كلّا منهما بابنها الشهيد. ففي تلك اللحظات المحمّلة بالحزن والشوق، تغلّب جانب الأمومة وثقل فقدان الأبناء على الجانب السياسي، وأصبحتا صديقتين مقرّبتين وما زالتا لغاية اليوم تقومان بزيارة بعضهما البعض. لقد تعلّمتُ منهما أن المعاناة التي حصلت أكبر منّا كشعب، وأنه يمكننا أن نعيش معًا بأسلوب إيجابي. فهما تركتا أثرًا كبيرًا لدي".

ولقد أنتجت النساء خطوات ميدانية يشهد لها في مجال الحفاظ على الترابط الاجتماعي. ومثال على تلك المحاولات، إنشاء فرقة كورس تقدم أغاني شعبية فولكلورية، تغني اغاني خاصة بكل محافظة سورية. "التقينا على حب التراث السوري، وأسسنا فرقة تؤدي حفلات لغاية اليوم، نغني أغان من كافة المحافظات السورية. لقد التقينا وتعرفنا على بعضنا عن قرب. كنّا وحدة سوريا. ولم يجرؤ أحد أن يسألنا من أي انتماء أنتنّ، اجتمعنا لأننا سوريات، وهذا يكفي بحدّ ذاته".

إذن تجد غالبية النساء أن الشعب السوري يتمتّع برغبة التشارك والعيش المشترك وإن كانت الحرب قد عممّت الانفصال والخوف من الآخر. فإذا وجدت الإرادة لكسر الخوف والتقرّب من الآخر يمكن للشعب السوري أن يعود إلى رسم هوية ثقافية تجمعه من جديد بعد توقف الحرب.

٢. الايمان بالعيش المشترك وبناء دولة المواطنة

إذا كانت المصالح الداخلية والخارجية تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية واستراتيجية، ففي المقلب الآخر من المشهد السوري، هناك خسائر لا تُعد ولا تحصى. فكيف يمكن الحديث عن الربح والخسارة وعن تسجيل مواقف أمام ما يحدث للشعب السوري! فلا ربح خارج منظومة السلم الأهلي والعيش المشترك.

إيقاف الحرب وتقريب المسافات بين الأطراف المسلّحة

لا يمكن إيقاف الحرب، إن لم تعترف كافة الأطراف المسلّحة بخطئها وتتحمّل مسؤوليتها عما اقترفته في الحرب. "نريدهم أن يعترفوا بحقيقة الثورة وسلميتها، وأن لا يكتموا حقيقة العنف الذي عشناه، ولا يمكن ولا يحق لأي طرف أن يبرئ أي طرف أو يدافع عنه، ولا أن يضع اللوم على الطرف الآخر فقط".

وأضافت بعض النساء أن على الأطراف المعارضة المسلّحة أيضا أن تعترف بأخطائها وبالشرخ الحاصل بينها وبين المعارضين والمعارضات السياسيين. "ألم تنشقوا عن النظام الظالم! لماذا بتّم أظلم منه".

أكدت غالبية النساء أن الحرب ليست هي الحل ولا مخرج منها إلا بالحل السلمي السياسي. وأن الشعب هو الوحيد المتضرر والدول الخارجية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة، لذا على كافة الأطراف المتقاتلة العودة إلى الحوار الداخلي وتغليب المصلحة الوطنية. "في قضية مهمة، سوريا الآن فيها خمس احتلالات، مو بس تعدد جيوش، تعدد بفوهات البندقية حسب الولاءات، وقف الاحتلالات ثم إطلاق حوار سوري سوري".

أوضحت غالبية النساء أن الحوار يبدأ بنزع السلاح ووقف الحل الأمني والعسكري وقبول التحاور. لأن النساء ترى أن الأطراف لن تقبل دخول المفاوضات وتنفيذ بنود السلام، إذا بقي السلاح منتشرًا وبقيت ذريعة الحرب والقصف مستمرّة. فمن غير الممكن قبول السلام من قبل الناس الذين ما زالوا يعيشون الخوف من فوضى السلاح والقصف والتهجير. إذ تقول إحداهن: "كيف نتحاور وبيدي قناعة بالحوار وهو بيده لغة السلاح. إذ لا يمكن أن نتحاور والخوف متواجد. عليه أن يضع سلاحه جانبًا لكي نتحاور، ولكي يكون هنالك مساواة في القوى".

الاتفاق على الحوار والمصلحة المشتركة في بناء السلم الأهلي

اعتبرت النساء أن ركيزة السلم الأهلي هو العيش المشترك والعيش بسلام وكرامة، وأن أحد معاييره هو التفاهم الذي يجمع كافة أطيافه وأطرافه كالتفاهم الذي يسود الأسرة الواحدة. وهن لديهن قناعة أن العوامل التي تقرّب الشعب السوري هي أكثر من العوامل التي تُبعده عن بعضه. قررت النساء أنه اليوم لا يمكن أن تعود المياه إلى مجاريها في حال لم يحدد الشعب السوري مفهومه للمصلحة المشتركة، وفي حال لم يتحوّل هذا المفهوم، إلى لغة مشتركة تُبنى عليها دولة سوريا المستقبل.

إذ ترى النساء أن المصلحة اليوم هي أولاً الاعتراف بضرورة وقف الحرب والحدّ من الفوضى كما ذكرنا سابقًا، لأنه لا يمكن بناء سوريا في ظل اقتتال دموي، وثانيًا الاتفاق على وحدة سوريا والسّعي إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتأمين العيش الكريم والكرامة للشعب السوري كاملاً. لذا رسمت النساء مسودة إطار تنفيذي يضمن مساعي التفاوض والحوار بين الأطراف كافة، ويضمن مشاركة المتضررين والمهمشين وكافة فئات الشعب السوري في تلك المساعي- لأنه لا يمكن أن يُبنى السلم الأهلي بين الأطراف المتنازعة وحدها إن لم تأخذ بعين الاعتبار الأطراف المتضررة وآراء الشعب، لأن الناس هم المؤهلون والضامنون لمسار السلم الأهلي المستدام."يجب أخذ تعويض المتضررين، والسماح بعودة النازحين بعين الاعتبار"

ومن الجدير بالإشارة إليه هنا، أن غالبية النساء أبدت تخوّفها من أن يتم إقصاء صوت النساء وبعض من الهويات الجزئية عن العملية السياسية، ولتجنّب ذلك، طلبت النساء أن يتم إيصال صوت المجتمع المدني إلى صناع القرار في العملية السياسية عبر وضع آليات عمل شفّافة.

"وخوفي من الدستور، ما يكون عادل ، ما يكون في النا حقوق فيها، في حقوقنا الطبيعية كأقليات، وحقوقنا كنساء".

تجد النساء أن لا سلام في سوريا إن لم تتحقق عمليات مصالحة ومسامحة ومحاسبة لجرائم الحرب. "كنت اعتبر أنه من المستحيل أن أنسى من قتل ابني أو أخي، ولكن هذ الكلام يوّلد عنفًا داخليًا، وسيبقى أثره. كي لا تبحث الناس عن الثأر، علينا أن ننسى، ونبدأ صفحة جديدة لنصل إلى السلم الأهلي". "لا يمكن أن نصل إلى سلم أهلي إن لم يتم محاكمة الذين ارتكبوا الجرائم، وكل إنسان ارتكب خطأ على الأرض السورية، لأن عدالة القانون والتشريع هي التي تجعل الناس يتفاهمون مع بعضهم البعض من جديد".

واعتبر عدد من النساء أنه من الصعب أن نبني السلم في البلاد إن لم تنفّذ عدالة انتقالية عبر جبر الضرر وإعطاء تعويضات للمتضررات والمتضررين من الحرب والكشف عن مصير المعتقلات والمعتقلين، والمخطوفات والمخطوفات، والمخفيات والمخفيين قسريًا، "في كتير نساء ما بيعرفوا مصير ازواجهن المعتقلين". "النساء السوريات بحاجة يعرفوا مصير اولادن وين،المخطوفين عند كل الجهات، هذا اكبر احتياج".

تأمين العودة الطوعية لكل النازحين والنازحات واللاجئين واللاجئات وإعادة الإعمار (من بنى تحتية وخدمات)، "هناك خوف على النازحين اللي عم يرجعوا، تتم معاملتهن معاملة سيئة". وأضاف معظمهن أن لا سلام دون رحيل النظام وبشار الأسد.

"بظل النظام ما بعرف إذا ممكن نعمل سلم أهلي، إذا بقي قائم هل رح يقبل أنه يكشف عن المعتقلين (الكشف عن المعتقلين- و(العودة)، أو نرجع المهجرين يلي هن بالمخيمات يرجعو بدون اعتقال، ما بعرف شو ممكن يعملن، برأيي لازم ينزل عن عرشه بقى، ويحل عنا، وبعدين كله بينحل، وكلن يعني كلن".

بناء دولة المواطنة – وقوانينها

نظرًا لتشظي النسيج الاجتماعي نتيجة سنوات الاستبداد والحرب، طالبت النساء بصياغة قوانين وأطر تنفيذية تحمي الدولة المنشودة وشعبها من الوقوع بنظام محاصصة طائفية شبيه بالحالة اللبنانية، "أهم شيء هو الانتماء إلى الوطن، بعيدًا عن الطائفية بشكل عام، وشهدنا التجربة اللبنانية حيث كانوا يعيشون في مجتمع طائفي وتحاصص طائفي، كان لكل طائفة مكانة في لبنان، الخوف أن يكون مصيرنا مثل مصير اللبنانيين الذين ثاروا على هذا النظام بعد ٣٠ سنة... المهم أن نكون بعيدين عن الطائفية، بعيد عن أننا اسماعيلية أو درزية، أو.. أو .... الابتعاد عن الطائفية بكل الأشكال، سورية الحرة الموحدة، سورية دولة القانون". فهنّ يرين أنه يُفترض على دولة المواطنة أن تعتمد دستورًا وقوانين مبنية على المساواة والعدالة، وقائمة على شُرعة حقوق الإنسان وعلى مراعاة الحساسية الجندرية. "أرى أن هناك من يعمل على الدستور، وإذا راعى هؤلاء كل المكونات وسمعو الصوت النسوي الداعي للسلام، فمن الممكن أن يعود الأمان لسوريا، وأن نجدد المشتركات التي هدمت خلال ال٩ سنين؛ قبل ٢٠١١ لم يكن هناك هذا الشرخ بين المكونات، لم نكن نسمع بالشيعة والسنة؛ إذا كان الدستور يراعي هذه الأمور، قد تعود اللحمة الوطنية،طبعًا بحال تم تطبيقه، وليس كما كان الدستور السابق، مجرد كلام ومعلق. إذا تطبق على أرض الواقع، يجب أن يُسمع الصوت النسائي، لأن النساء صانعات السلام، الأوطان التي بتقودها النساء تعيش في سلام، لأن المرأة أم وتحب السلام، اكتفينا من الدمار، نحن بحاجة للأمن والسلام".

طالبت النساء أن يندرج ضمن القوانين سلسلة قوانين تضمن الحق لهنّ في التعيين والانتخاب في مراكز الدولة الأساسية ومراكز صنع القرار، وتفسح الفرص أمامهن للمشاركة في بناء دولة المواطنة ولتحمّل مسؤولياتهن وواجباتهن الاجتماعية والسياسية في إدارة الشأن العام.

"نريد ممثّلات عنّا تطالب بحقوقنا، خاصة إننا في مجتمع يرفض عمل المرأة؛ نريد نساء صانعات قرار؛ نحتاج إلى تكثيف الجهود. وأن تتعرف النساء على كيفية المطالبة بالحقوق في زمن لا وجود للحقوق أبدًا".

ترى النساء أن الأحكام المسبقة والأفكار النمطية التي تتبناها الجماعات وتطلقها بحق النساء لها وقع وتأثير كبير على نموّهن الشخصي. فهذه الأحكام تؤثّر سلبًا، كما ذكرت البعض من المشاركات (المحجبات مثلًا)، على تقبلهن لذواتهن ومنعتهن من تحقيق طموحاتهن: "لم تعد الناس من يحكم على حجابنا فحسب، بل نحن أصبحنا أيضًا نحكم على أنفسنا، إذ بتنا نرى أن الحجاب يمنعنا من العمل. فنحن من وضعنا أنفسنا في هذا الإطار. مع العلم أن الحجاب لا يمنعني من أن أكمل رسالتي في الحياة، وإن العلم والفكر هما للجميع. وإن وضعت الحجاب لا يعني أنه لا يمكنني أن أختلط بالآخرين، فهذا مفهوم خاطئ. فطالما أنا أحترم نفسي في أي مكان أتواجد فيهو أستطيع أن أطرح أي فكرة أو رأي أريده أن يصل إلى مسمع الآخرين".

أما فيما يتعلّق بحقوق المرأة، اتفقت النساء على ضرورة إيجاد إطار قانوني يحمي الحرية الشخصية وحقوق المرأة، ويلغي التمييز القائم على النوع الاجتماعي في كافة القوانين والدستور وفي آليات تنفيذ الأحكام القضائية كافة. ومن هذه الحقوق ذكرت النساء حقي الإرث والطلاق. ولأجل ذلك طلبت بعض النساء ضرورة إنشاء إدارات مختصة بشؤون النساء شكاويها خاصة تلك المتعلّقة بزوجات مفقودي المصير ومن المتزوجات من المحاربين.

وأشارت النساء إلى واجب تعديل قوانين العمل المتعلّقة بالحضانة والإنجاب وتأمين خدمات للأمهات العاملات، "بخصوص المرأة العاملة بحاجة قانون ينصفها بعد الإنجاب،بعد انتهاء فترة الأمومة ثلاثة أشهر ونصف بصير في شنططة للأم والطفل". وفرض قوانين تحمي المرأة من التحرشّ بكافة أشكاله. "تتحرش فيكي الناس بالشارع، حتى الأمن اللي واقف على باب شغلي بيتحرش في، بس ما في قانون يحميني".

طالبت النساء بتصميم آليات اجتماعية وقانونية تحمي المرأة من المعتدي عليها جنسيًا وتسمح لها أن تبلّغ عن التحرّش وأن تطالب بتنفيذ القانون لصالحها، لأنه من الصعب جدًا على المرأة أن تبلّغ عن تلك الحوادث، لأنه وببساطة، في وسط إدارة تتحكّم بها العقلية الذكورية، ترفض اعتبار المرأة المتحرّش بها ضحية؛ بل قد تقف ضدها وتحرّض على قتلها تحت ذريعة حماية الشرف. "يجب أن يكون لدينا قانونا يلزم الجهات المعنية والمختصة بحماية الفتيات عندما تلجأن إليهم وأن تلغى كافة القوانين التي تلصق تهمة العار على الفتاة وتهضم من حقها". واعتبرت النساء أن أهم وسيلة لتأمين الحماية للمرأة هو أن يتم إدخال مادة الحقوق ضمن المنهاج التعليمي لمساعدتها على المدافعة عن ذاتها أمام سبل وحيل الاستغلال والاستضعاف. وبعد تعديل القوانين، وإدخال مادة القانون في المنهاج التربوي أن تسعى دولة المواطنة إلى تحسين وضع المرأة الاقتصادي وتوفير فرص عمل لها والاعتراف بمهارات غير المتعلمّات. لأن اليوم، وبسبب مخلّفات الحرب، أصبح عمل المرأة وسيلة أساسية تحميها من أي عنف جنسي أم نفسي، يستخدم ضدها لاستغلالها.

الضامن للعيش المشترك هو دولة القانون والمساواة والعدل، دولة تضع حدًا لنظام المحسوبيات وتمييز جماعة على حساب الجماعات الأخرى. وهذا يتطلّب أطر وقوانين لمحاسبة كل من يخلّ بالقانون وبالسلم الأهلي. وهذه القوانين يجب ألا تقتصر على محاسبة الأفراد أو الجماعات فحسب، بل أيضًا على محاسبة الدولة إن أخلّت بمهامها وبنهجها وبنظمها وأخطأت في وضع إدارة عادلة وديمقراطية لإدارة الشأن العام. "حين يكون هناك دولة فهذا يعني وجود قوانين نافذة، أما أن نكون في مكان كله محسوبيات فهذا لا يسمى دولة، هذه عصابة، الدولة للكل، يكون فيها قوانين تطبق على الجميع، الحقوق والواجبات للجميع وعلى الجميع، أنا لا أشعر أنني أعيش في دولة".

ثالثاً: التوصيات*

١. الحفاظ على استقلالية القرار السوري، وأن يكون الحوار سوري برعاية أممية ودون تدخل مباشر من الدول الخارجية.

٢. وضع أطر تشاركية تسمح بإيصال مطالب الشعب واحتياجاته إلى طاولة المفاوضات لكي يتم إدراجها في عقد اجتماعي جديد.

٣. إنشاء طاولة حوار مُستمرّة بين كافة المكونات والأطياف، للبحث الدائم عن نقاط التلاقي والترابط الاجتماعي وتطوير آليات لتفعيلها على الساحتين الاجتماعية والسياسية.

٤. توحيد الجهود بين منظمات المجتمع المدني لإنهاض وعي جماعي حول قيم السلم الأهلي ودولة المواطنة والعيش المشترك. اعتماداً على سوريات وسوريين يمتلكون المهارات والآليات والسبل لحل النزاعات وحماية السلم في أحيائهم ومناطقهم.

٥. وضع إطار تنفيذي يوحّد الرؤية والأهداف بين المنظمات والتيارات السياسية المناصرة لحقوق المرأة، ويعمل على إيجاد رؤية مشتركة للنساء السوريات في داخل سوريا وفي بلدان اللجوء وكذلك بين النساء السياسيات والعاملات في منظمات المجتمعي المدني وفتح قنوات تواصل دائمة لتوحيد جهودهن معاً للأخذ بعين الاعتبار منظور النساء في مسار الحل السياسي واقتراحاتهن لمعالجة كافة الملفات.

٦. إنشاء لجنة قانونية مؤلّفة من أطراف النزاع كافة للاستماع إلى أقوال المتضررين واحتياجاتهم، ولتأمين الدعم القانوني اللازم والنظر إلى ملف المغيّبين والمغيّبات، والمعتقلين والمعتقلات، والمخطوفين والمخطوفات، وتأمين العودة الطوعية ولمّ شمل الأسر.

* تجدر الإشارة إلى أن التوصيات المدرجة في هذه الورقة هي توليف Synthesis أبرز المطالب التي ذكرتها وعبرت عنها النساء في سياق الجلسات التشاورية بكل وعي سياسي نسوي فطري، والتي تقاطعت بدرجة كبيرة وتوافقت حولها معظم النساء بين مختلف المناطق.

المراجع:

حول العقد الاجتماعي

- (عدة كتاب) عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، (2013) مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 144 ص. http://ccsdsyria.org/arabic/civil_peace.pdf

- إبراهيم العلبي، سورية.. نحو عقد اجتماعي جديد (4 مقالات)، جريدة العربي الجديد، 2017/04/29: https://www.alaraby.co.uk/jeel/opinion/2017-1سورية-نحو-عقد-اجتماعي-جديد/28/4/

- جاد الكريم الجباعي، عن العقد الاجتماعي الممكن في سوريا، موقع أصوات مدنية: 2014/10/05 - https://syriauntold.com/2014عن-العقد-الاجتماعي-الممكن-في-سوريا//05/10/

- حازم نهار، العقد الاجتماعي الجديد لسوريا، جريدة المدن،2015/05/12: https://www.almodon.com/opinion/4912715a-c10f-4d45-a6c6-b41d7365f5a7

- روسو، جان جاك (1712-1778)، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع بيروت 1972.

- ميشال شماس، سوريا والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، موقع جيرون، 2018/04/13: https://geiroon.net/archives/115859

- مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، مقاربة في العقد الاجتماعي السوري، 2018/09/26 https://barq-rs.com/مقاربة-في-العقد-الاجتماعي-السوري2-/

حول الهوية الوطنية والسلم الأهلي

- باسيليوس زينو (2018)، نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع- من السوريين إلى السوريين، تقرير الأسكوا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا: بيروت 2018، http://nafsprogramme.info/sites/default/files/2019-07/Identity%20in%20Syria-En.pdf

- حيسو- معتز ، إشكالية الهوية السورية في سياق الأزمة الراهنة - جريدة الأخبار، 2013/07/27: https://al-akhbar.com/Opinion/54893

- خليل صويلح، الهوية الوطنية السورية: تحديات الهدم والبناء، جريدة الأخبار 2018/01/19: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/243520

- ديوب، عمار (2019)، في إشكالية الهوية السورية الملتبسة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 12 ص.
- مصطفى، رانيا (3 أبريل 2018) البعث والهوية السورية، صالون سوريا https://salonsyria.com/البعث-والهوية-السورية/#.XfvW3y2B1QI
- عبيدلي، العبيدلي، تعزيز السلم الأهلي هو الخيار الأمثل جريدة الأيام،2015/12/24 https://www.alayam.com/Article/courts-article/401569/تعزيز-السلم-الأهلي-هو-الخيار-الأمثل.html
- وائل عجي، تحليل لغة الخطاب السياسي، وأزمة الهوية الوطنية السورية، موقع السوري الجديد، https://newsyrian.net/ar/content/تحليل-لغة-الخطاب-السياسي،-و-أزمة-الهوية-الوطنية-السورية
- وفائي، لينا، خطاب الكراهية وتشظي الهوية السورية، موقع مواطنة 2019/11/27: https://www.mouatana.org/archives/14024

- BOWMAN, G. (1994). Ethnic Violence and the Phantasy of the Antagonist: The Mobilisation of National Identity in Former Yugoslavia. Polish Sociological Review, (106), 133153-.
- GARON Richard: La consolidation de la paix : lorsque la théorie rattrape les pratiques ambitieuses, Volume36, Issue2, juin 2005, p. 229–242
- Général Jean Cot, Un monde en paix : Une utopie réaliste ? Éditions Charles Léopold Mayer, 2016
  Essai n° 217, 176p.
- HOLEINDRE Jean-Vincent, Raymond Aron, un classique de la pensée internationale, Revue Études internationales, volume xliii, no 3, septembre 2012, p.321338-.
- John R. Oneal et Bruce Russett: À la recherche de la paix dans un monde d'après-guerre froide caractérisé par l'hégémonie et le terrorisme, Etude Internationales, 162005/02/, Volume 35, Numéro 4, décembre 2004, p. 641–665
- Lars van Dassen (2000), Review: The Making and Shaping of National Interests, International Studies Review Vol. 2, No. 3, p 3 (Autumn, 2000), pp. 171175-